القضية العرقية والأمن المجتمعي في رواندا

Ethnic issue and societal security in Rwanda

فيصل بوالجدري*

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة

fbouldjedri@gmail.com

اريخ الاستلام: 2021/06/20 تاريخ القبول 2021/07/05 تاريخ النشر 2021/12/31

ملخص:

تحاول هذه الورقة أن تتوجه بالبحث صوب إحدى أهم مناطق إفريقيا اضطرابا وصناعة للأحداث، وهي منطقة البحيرات الكبرى، وبالضبط ستبحث جانبا من القضية الإثنية في دولة رواندا. وهي إذ تقوم بذلك تلتزم بالتقيد قدر المستطاع بمقتضيات منهجية علم الإيثنولوجيا الذي يهتم بدراسة الإثنيات والعرقيات من جهة، ومنهجية التحليل في الدراسات التوسيعية لمفهوم الأمن من جهة أخرى وذلك من خلال البحث في العلاقة بين جماعات مختلفة عرقيا وتعيش في مجتمع واحد، وعلاقة النظام السياسي بها، وتأثير تلك العلاقة متعددة المستويات – سواء كانت من طبيعة تعاونية أو تنازعية- على أمن واستقرار الأفراد والجماعات أولا ثم على الدولة. كما سيكون هدف الورقة في ذلك هو الوصول إلى فهم جيد لسيرورة الجماعات والثقافات داخل المجتمعات التعددية ومعرفة مهددات الأمن فيها بالتركيز على مقاربة الأمن المجتمعي والمعضلة الأمنية الإثنية منها بالأساس.

* المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحية: رواندا، الأمن المجتمعي، الجماعة العرقية، الإبادة الجماعية، المعضلة الأمنية الإثنية.

Abstract :
The current research paper tries to shed light on one of the most turbulent and teeming regions of Africa, which is the Great Lakes region. It examines an aspect of the ethnic question in Rwanda. In doing so, it is committed to comply as much as possible with the requirements of ethnology method, which is particularly concerned with the study of ethnicities and ethnics on the one hand, and the analysis methodology in the broadening studies of the security concept on the other hand. To achieve the latter an investigation has been conducted to clarify the relation between different societal ethnic groups, their relation with the political system, and the impact of that multi-levels relation whether of a cooperative or conflictual nature, on the security and the stability of individuals and groups at first and then on the state. This research paper aims to reach a better understanding of the process of groups and cultures within pluralistic societies, and to know the security threats in them by focusing mainly on the societal security approach and the ethnic security dilemma.
Keywords: Rwanda - societal security - ethnic group - genocide - the ethnic security dilemma**.**

مقدّمة:

جاءت دراسات الأمن المجتمعي ضمن السياق العام لتحوّل منطلقات التنظير في الدراسات الأمنية متأثرة بالتغير الموازي في العاقات الدولية لفترة مابعد الحرب الباردة. وقد عرف هذا الاتجاه الجديد لاحقا بالنزعة ما بعد البنيوية، وهو يمثل رد فعل على الصياغة التقليدية لمفهوم الأمن، داعية إلى ضرورة إعادة النظر في وحدة ومستوى التحليل أو موضوع الأمن من حيث الفواعل المعرضة للتهديد، وليس فقط وسائل التهديد ومصادرها.

يتساءل باري بوزان مثلا عن ما وما يجب تأمينه؟ ثم يجيب: هي الجماعات collectivités. وكانت تلك انطلاقة مهمة في سبيل مفهوم الأمن المجتمعي. ومع

ذلك بقي تحديد هدف الامن المجتمعي بشكل حاسم بعيد المنال باعتبار الدول كذلك تمثل جماعة. فهل المقصود هو الجماعات على إطلاقها أو الهويات أم هوية جماعية يتطلب بناؤها؟

عند نقل هذا الطرح النظري التوسيعي لمفهوم الأمن إلى الواقع الإمبريقي متعددة الجماعات والهويات، مثل الدول متعددة الإثنيات تنكشف بوضوح ما هي الجماعات المعنية بالتأمين، فقد شدّد " باري بوزان" على أن المجموعات الإثنية هي التي ينبغي أن تكون محل عناية المحللين والمقررين معا.

وقد توسع مولر Muller أكثر حينما حدّد بدوره ثلاث مستويات مهمة للتحليل الأمني هي الدولة التي تهدّد في سيادتها؛ والمجموعة التي تهّدد في هويتها؛ والأفراد الذين يهدّدون في مسألة البقاء.

لكن المعضلة الأمنية الإثنية تحيل إلى وجود خلل ما في المعادلة الأمنية هذه. وذلك بحرمان المتموضع في إحدى تلك المستويات – وهي الجماعة الإثنية من حقها – في الأمن بفعل فاعل أمني آخر داخلي أو خارجي.

يحدث نتيجة لذلك ما يسمى بالمأزق الأمني الإثني، ومظهره هو وجود تنافس وتناحر بين المجموعات المعنية، بالإضافة إلى فقدان الثقة المتبادلة بين النظام والمجموعات الإثنية أو بعضها، مما يورّط الطرفين في العنف الموجه.

بالنسبة للقضية الرواندية التي شهدت أعنف عملية تناحر إثني وأعنف عملية إبادة جماعية، تجادل هذه الورقة بأنها تعبّر عن مثالا واضحا لحصول المعضلة الأمنية الإثنية، وأن الخروج منها بعد فشُوّها لم يكن ممكنا إلا بالاهتمام بموضوع الهوية ودورها في تعزيز الوعي الأمني وإيلاء اهتمام لمكانة الجماعات في ظل خصوصيتها الإثنية باعتبارها موضوعا مميزا للأمن.

عن المشكلة البحثية التي تعالجها هذه الورقة، قد يكون من المفيد الانطلاق من مقولة " دافيد بالدوين"، حيث يؤكد بأن سعي الدولة لتحقيق الأمن لنفسها قد يتعارض مع سعي الأفراد لتحقيق أمنهم وذاتهم". فإذا كان أمن الدولة قد لا يعني بالضرورة في بعض الأحيان أمن الفرد أو الإنسان، إلى أي مدى تنطبق مقولة تهديد الأمن المجتمعي للجماعات بواسطة الدولة نفسها، وهل يصدق ذلك على الحالة الرواندية أثناء الإبادة الجماعية ضد أقلية التوتسي؟

للإحاطة بجوانب هذا التساؤل المركزي، كان من المفيد تفريعه إلى ما يلي؟

- ما المقصود بالأمن المجتمعي؟
- كيف هي خريطة التشكيلات العرقية في رواندا؟
- ما هي أهم مطالب جماعة التوتسي ووسائل التعبير عنها؟
- ماهي خيارات حكومة الهوتو في التعامل مع تلك المطالب ؟
- كيف تم ترميم الأمن المجتمعي الرواندي؟

للإجابة على هذه التساؤلات، تسعى هذه الورقة البحثية إلى فحص فرضية مركزية تجمع بين الإطارين المفهومي والتطبيقي، مفادها أنه في الحالة الرواندية حصلت المعضلة الأمنية الإثنية بسبب إهمال الأمن المجتمعي لجماعة معينة، وتصويرها كفاعل مهدد لأمن الدولة في سيادتها، وأن الدولة هي الطرف المهدد بالنظر لتعارض أمن الوحدتين. كما تفترض الورقة بأن الخروج من المعضلة المذكورة لم يكن له سبيل، إلا بتفعيل مقولات الأمن المجتمعي أولا والطرح الليبرالي للأمن ثانيا.

أما عن الهدف من هذا البحث فهو الوقوف على مكامن الخلل في المعادلة الأمنية الرواندية والخروج بتوصيات حول التجربة الرواندية آلاما وآمالا والاستفادة منها في الدول التي تعاني ولا تزال من الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة.

المبحث الأول: مقولات توسيع مفهوم الأمن.

لم يعد تعريف مفهوم الأمن بدلالة طبيعة القيم المهدَّدة هو الذي يهم في ظل المنظورات غير التقليدية للتحليل الأمني، فالتعريف الذي قدّمه " وولفرز" للأمن مثلا باعتباره "غياب الخوف The absence of fear " لم يعد ذا أهمية كبرى، مقارنة بالاتجاهات الجديدة في مرحلة معينة، التي نقلت مسار البحث والتحليل كلّية من القيم إلى الفواعل المعنيّة بالتهديد من حيث طبيعتها وقيمها هي الأخرى. وهنا تبرز مدرسة كوبنهاجن كمساهم بارز لتسليط الضوء على الأبعاد الأخرى للأمن غير العسكري منه.

سيتناول هذا المبحث في مطلبين متكاملين مساهمة كل من " باري بوزان" و"أولي وايفر" باعتبارهما قطبي المدرسة المذكورة.

المطلب الأول: البعد الإجتماعي للأمن عند باري بوزان.

قبل بلوغ مرحلة الأمن المجتمعي كمفهوم ومقاربة تحليلية للتفاعلات الأمنية في المنظور غير التقليدي، مرّت المساهمات التنظيرية بمفهوم مجاور هو " البعد الاجتماعي للأمن" وذلك في الأعمال الرائدة لباري بوزان الذي قسّم الأمن إلى أبعاد مختلفة بإعطاء الأولوية للعوامل الداخلية من طبيعة غير عسكرية، وذلك بالموازاة أيضا مع تصوّره للتحليل الأمني عبر مستويات عمودية.

لقد اشتهرت المقاربة التوسيعية لمفهوم الأمن بدلا من حصره في الجانب الدولتي العسكري بمسمّى " أفقية الأبعاد" وتجدر الإشارة إلى أن البعد المجتمعي للأمن يركّز على ضرورة توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، فبغير إقامة عدالة اجتماعية عبر الحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات وتطوير الخدمات يتعرض الأمن القومي في شقه/ بعده الاجتماعي للخطر. فالقطاع المجتمعي للأمن في أوله وآخره يهتم بعلاقات الهوية الجماعية حيث التعايش السلمي بين جميع مكونات الدولة

من خلال قبول الطرف الآخر، واحترام العادات والتقاليد والمكونات الأخرى، بغض النظر عن العرق أو الدين أو المذهب والهوية.

من فروعه المترتبة عنه، نجد ارتباطه كذلك بتعزيز الوحدة الوطنية كمطلب رئيسي لسلامة الكتلة الحيوية للدولة ودعم الإرادة القومية وإجماع الأفراد على مصالح وأهداف الأمن القومي والتفافهم حول قيادة واحدة. وهو هنا يقيم علاقة وطيدة بالقطاع السياسي للأمن أو بالأمن في بعده السياسي.

ويؤدي الظلم الاجتماعي لطبقات أو فئات اجتماعية معينة وتمييزها وتهميشها عبر أي معيار (إثني، أو عرقي أو لغوي أو ديني...) إلى تهديد داخلي حقيقي للأمن القومي تصعب السيطرة عليه.

المطلب الثاني: الأمن المجتمعي عند "أولي وايفر".

اهتمت مقاربتا التيار الجديد والنقدي في الدراسات الأمنية بمتغيّر الهوية والجماعات العرقية والإثنية كعامل حاسم ومؤثر في تحقيق الأمن الدولي عموما وأمن الأفراد والجماعات على وجه الخصوص. واعتبرت مدرسة " كوبنهاجن" على لسان أحد أهم روادها " أولي وايفر" أن المجتمع هو المعني بالتهديد أكثر من الدولة. على ذلك فمفهوم الأمن المجتمعي هو الأكثر انسجاما في التحليل مع الرهانات الجديدة الحاصلة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وبحسب " وايفر" من أراد فهم الظاهرة الأمنية عليه أن يفرّق بين الدولة والمجتمع وأن الامن هو بقاء الأفراد والشعوب.[1]

وبتفصيل أكثر فقد تبلور آنذاك فهما ثنائيا للأمن يمزج بين أمن الدولة الدائر حول السيادة، والأمن المجتمعي المتعلّق أساسا بالهوية، وعلى ذلك فإن افتراض هذه المدرسة يقول بأن بقاء المجتمع يكمن في حماية هويّته بالأساس، وإلا فلينتظر الدمار أو التميّع.

حيث تمثّل التعددية الثقافية بكل ما تحمله من معاني وأبعاد، إحدى أشكال سياسات الهوية التي تسعى لخدمة جماعات معيّنة في المجتمع.[2]

وبالعودة إلى الثقافة وتعدديتها، تتجلى دلالة الأمن المجتمعي في الحفاظ – في ظل ظروف التقدم المقبولة– على الأنماط اللغوية التقليدية والثقافة والدين والهوية الوطنية والعادات غير القابلة للتنازل.[3]

بالنسبة لمستويات الأمن المجتمعي هو الآخر، فقد فصّل فيها المنظرون لتظهر على الشكل التالي:

- مستوى الأسرة: ويظهر دور الأسرة هنا في تثبيت قيم التنشئة الاجتماعية الإيجابية لدى أفرادها مثل: غرس مفاهيم حب الوطن والانتماء وترسيخ معاني الوطنية والسلم واحترام الآخر في المعاملات وغيرها.
- مستوى المجتمع: وذلك ببناء قوة الوجود الاجتماعي على أسس نبذ الكراهية بدون سبب والتمييز على أسس واهية. وكذا محاربة الآفات المهددة لاستقرا المجتمع كالهويات القاتلة.
- مستوى الدولة: وذلك باتباع سياسات أمنية متعددة الأبعاد يكون محورها الإنسان والمجتمع وليس الدولة فقط.

أما بالنسبة لتهديدات الأمن المجتمعي يمكن حصرها كما يلي:[4]

- الصراعات فيما بين الجماعات على الموارد والفرص، أو نتيجة للتعصب والتطرف القومي أو الديني، ومن ثم تكثر تلك الصراعات داخل الدولة الواحدة، أو حتى فيما بين الدول، والتي يذهب ضحيتها العديد من السكان.
- المشكلة الخاصة بالسكان الأصليين في العديد من الدول الذين يتعرضون للإبادة، وإستخدام العنف ضدهم، وتضاؤل فرصهم في الحياة مقارنة

بالسكان الجدد مما يؤثر على انعدام الأمن المجتمعي، ويمكن أن يمثلوا مصدرا لعدم الاستقرار والتوتر.

- تهديدات الهوية: تنشأ هذه التهديدات عندما تكون هناك مجموعات تتميز بالخصوصية أو الإنفصالية عن هوية الدولة، وتبدأ المنافسة الرأسية من طرف الدولة، وهذا من خلال إستراتيجيات الصهر والأندماج التي تكون مصحوبة بمخاطر وكلفة بشرية هائلة، من أجل إنشاء دولة''نقية''عرقيا أو دينيا.
- الهجرة: حيث أصبحت الهجرة ظاهرة عالمية تشهدها العديد من المجتمعات، فمشكلة الهجرة لا تقتصر فحسب على مستوى العمالة الوافدة إلى الخارج، وإنما تتناول أمّرا خطيراً بهجرة الأدمغة والكفاءات العلمية، لا سيما من الدول النامية والتي هي بأمس الحاجة إلى خبراتها وطاقاتها لتوظيفها في عملية التنمية المختلفة. بالاضافه الى الهجرة الداخلية من الريف الى المدينه ومما يؤدي الى التضخم السكاني في المدن وكثرة البطالة والتي تؤدي بدورها للجريمة[5].

المبحث الثاني: رواندا من التعدد العرقي إلى المعضلة الأمنية الإثنية.

يعتبر البحث في الإثنيات والعلاقة بين الجماعات المختلفة عرقيا من صميم فرع الإثنولوجيا، الذي يسعى لتحقيق الفهم الجيد لسيرورة التفاعلات بين الجماعات والثقافات التي تعيش في مجتمع واحد. ويقصد بالجماعة العرقية في هذا البحث التجمع البشري الذي يرتبط أفراده فيما بينهم من خلال روابط فيزيقية أو بيولوجية،كوحدة الأصل أو السلالة، أو روابط ثقافية، حال وحدة الدين أو اللغة او الثقافة. يعيش هذا التجمع في ظل مجتمع سياسي أرحب، ويكون أفراد هذا التجمع مدركين لمقومات

هويتهم وذاتيتهم، عاملين دوما من أجل الحفاظ عليها ودعمها في مواجهة عوامل الضعف والتحلل.

لقد حجبت الأحداث التي تحظى بتغطية إعلامية كبيرة واهتمام متزايد في البلدان المتقدمة وحتى في بعض بلدان العالم الثالث، حجبت الضوء عما تتخبط فيه القارة الإفريقية من مشاكل اقتصادية معيشية، ونزاعات قتالية ما بين مزمن ومستحدث، وحتى تلك النزاعات التي يمكن القول أو الحكم عنها بأنها انتهت سرعان ما تعود للظهور بشدة أكبر.

يوجد في قارة إفريقيا بدولها الأربع والخمسون، وسكانها البالغين حوالي 800 مليون نسمة، أكثر من 2200 إثنية مختلفة، ناهيك عن العدد مثله من اللغات.[6] لذلك اتسمت معظم هذه الدول منذ استقلالها بعدم استقرار اجتماعي وسياسيي مزمن، وبالتالي، من الطبيعي أن تتبوأ الحوادث والصدامات والانقسامات الصدارة في صناعة تاريخ إفريقيا.

عاشت رواندا أزمة عناصر الهوية في بعدها الإثني، أو ما يعرف في أدبيات الدراسات الأمنية بالمعضلة الأمنية الإثنية، فهي بلد متعدد العرقيات. وتشير عبارة المجتمع المتعدد عادة إلى دول نشأت من الاستعمار وتضم شعوبا غير متجانسة ثقافيا. وستتم مقاربة هذا المبحث في ثلاث مطالب تغطية لتعدد الأفكار التي يحويها.

المطلب الأول: رواندا مثال لفشل مقاربة الأمن التقليدي.

جغرافيا تشكّل رواندا إحدى دول أفريقيا الوسطى، تقع في قلب منطقة البحيرات العظمى، يحدها من الشمال أوغندا ومن الشرق تنزانيا ومن الجنوب بورندي، ومن الغرب جمهورية الكونغو الديمقراطية أو (الزائير سابقا).

رواندا التي تبلغ ماسحتها 26338 كم مربع، تعتبر من أصغر دول القارة مساحة. كان هذا الإقليم قبل الاستقلال يسمى **رواندا ـ أوروندي** ويخضع لوصاية الأمم المتحدة

وللإشراف الإداري البلجيكي، وكان قبلها ينتمي إلى مستعمرة شرقي أفريقيا الألمانية. وتشكل رواندا الحالية النصف الشمالي مما كان يسمى **رواندا . أوروندي**، بينما تشكل بوروندي الحالية النصف الجنوبي من ذلك الشكل الاتحادي. وقد انفصلت الدولتان عقب الاستقلال عام 1962م.

إذا نظرنا إلى المجتمع الرواندي من الناحية العرقية سنجد أن أغلب سكان رواندا هم من زنوج البانتو Bantou أو ما يطلق عليهم "بانتو" البحيرات. وأشهرهم مجموعة الهوتو، ويشكلون ما نسبته 80 بالمئة من سكان البلاد، وهم أصل سكان رواندا، والجماعة الثانية هم التوتسي Toutsu، ونسبتهم 10 بالمئة، ويشكلون الطبقة الارستقراطية. أما باقي السكان فهم من جماعات التوا Twa، ومن الأقزام وأقلية مهاجرة.[7]

بالنسبة للّغات الرسمية المنتشرة في رواندا، فهي "الكينياررواندا" والتي تنتمي إلى لغات "البانتو"، كذلك "الفرنسية" و"السواحلية"، وحتى "الإنجليزية". أما عن الديانات فالمسيحيون هم الأكثر عددا حيث يمثل الكاثوليك 65 بالمئة والبروتستانت 9 بالمئة. أما المسلمين فيقدرون بنسبة 9 بالمئة من السكان. والباقي 17 بالمئة هم من الوثنيين الذين يعبدون الحيوانات والأشياء.[8]

إن المفارقة العجيبة بالنسبة للجماعات العرقية الرواندية أنها تشترك في صفات كثيرة. فإذا أردنا تصنيفها على أساس ديني وجدناها -خاصة الهوتو والتوتسي- تشترك في الديانة الكاثوليكية والشيء نفسه بالنسبة للغة والسمات الفيزيقية، وحتى إن أردنا تصنيفهما على أساس الأصل نصطدم بكونها جماعات مفتوحة فكثيرا ما ينظم أفراد من الهوتو إلى التوتسي أو العكس، فقبل فترة الاستعمار، كان أبناء التوتسي يشغلون الطبقات العليا في النظام الاجتماعي وأبناء الهوتو الطبقات الدنيا. غير أن الحراك الاجتماعي كان ممكناً، فالهوتو الذي يقتني عدداً كبيراً من الماشية أو غير ذلك من المال

كان يمكن استيعابه في طائفة التوتسي كما أن فقراء التوتسي كانوا ينظر إليهم على أنهم من طائفة الهوتو.

إذن إذا استثنينا التصنيف العددي المذكور سابقا – والذي هو في صالح جماعة الهوتو– لم يبق سوى التصنيف حسب الموقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والذي قوامه أننا أمام جماعة مسيطرة وجماعة غير مسيطرة.

في الحالة الرواندية لم يكن بالإمكان الاعتماد على المعضلة الأمنية (حسب المفهوم الواقعي) الناجم عن سباق التسلح لتفسير التحديات القائمة قبيل الإبادة. ذلك لأن حقل الدراسات يبدو أنه كان مجهزا بشكل سيئ لا يسمح له بالتعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة. فتحقيق الأمن الآن يجب أن يمر عبر صيانة الاستقرار المجتمعي عن طريق منع اضطهاد مجموعة معينة. فعندما تحس مجموعة ما باللاّأمن إزاء السلطة الإقليمية، أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه "باري بوزان" بالمعضلة الأمنية المجتمعية. والتي قد تنعكس على مستوى التهديدات التي تستشفها هذه المجموعة تجاه تطورها في ظروف مقبولة دون مساس بلغتها، ثقافتها، دينها، عاداتها، وهويتها بشكل عام.

وإذا حدث العكس، وتصاعدت حدة المعضلة الأمنية المجتمعية، فإن نتائجها قد تكون خطيرة وتمتد من التنافس لاستنفاذ موارد نادرة (كالموارد الطبيعية أو المخصصات الحكومية)، إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية.[9]

المطلب الثاني: بدايات المشكلة العرقية وإرهاصات المأزق الأمني.

على العكس من معظم القضايا الإثنية في دول إفريقيا التي عادة ما ينفجر فيها الصراع العرقي بعد حصولها على الاستقلال، فإن النموذج الرواندي يعتبر استثناءا فريد من نوعه، ولابد أن لذلك أسبابه وفي اعتقادنا أن الاستعمار متورط في ذلك.

في رواندا ما قبل الاستعمار، كان مصطلحي "الهوتو" و"التوتسي"، بعد قرون من التزاوج والمصاهرة، يمثلان إلى حد كبير الاختلافات في الطبقة الاقتصادية وليس في الأصل العرقي. وكان من الممكن أن يتحول أي فرد من الهوتو استطاع تكوين ثروة إلى "توتسي"، والعكس، أن يتحول أي فرد من التوتسي انخفضت منزلته الاقتصادية إلى هوتو.

ولكن في عام 1926 وضع البلجيكيون سياسات لزيادة التمييز بين الهوتو والتوتسي. فكان من يمتلكون أكثر من 10 بقرات يصنفون على أنهم توتسي ويصنف الآخرون على أنهم هوتو، مع عدم وجود إمكانية للتنقل بين الجماعتين. وما كان تمييزاً بسيطاً، تطور بمرور الوقت والعادات، ليحل محله فجأة تصنيف دائم غير مرن. بالإضافة إلى ذلك، حابى البلجيكيون إلى حد كبير الطبقة العليا من التوتسي، وعرضت على أثريائهم فرصاً أفضل للتعليم والتقدم الاقتصادي، وتوظيفهم كإداريين لفرض الحكم الاستعماري البلجيكي.[10]

ترافقت سنوات التحرر الوطني في أفريقيا بولادة نخبة رواندية جديدة في صفوف الهوتو تطالب بإنهاء سلطة الأقلية التوتسية على البلاد وإعلان الجمهورية. وقد كان "حزب حركة انعتاق الهوتو" (Parmehutu) الذي تأسس عام 1959 هو شكلها المنظم الأقوى. قام هذا الحزب بعدة مجازر ضد التوتسي أثناء ما سمي ب"الثورة الاجتماعية الزراعية". الأمر الذي نجم عنه عزل الملك في 1961 وإبعاده عن البلاد وإعلان استقلال شكلي وقيام الجمهورية الأولى للهوتو عام 1962.

خلال العقد الأول للجمهورية، ارتكبت مجازر عديدة وحدثت هجرات كبيرة متتابعة للتوتسي إلى بلدان الجوار. إلى أن توجت اعتقالات ومجازر 1973 بانقلاب عسكري على يد وزير الدفاع جوفينال هابياريمانا. الأمر الذي أدخل البلاد منظومة الحزب الواحد (الحركة الثورية القومية للتنمية) بدعم من الجيش والأمن واستفتاء من نمط 99% واتفاق

للمساعدة العسكرية من فرنسا بدءا من 1975.[11] وفي أكتوبر/تشرين الأول 1982 قام الرئيس الرواندي بإبعاد 80 ألف رواندي لاجئ من التوتسي طردهم النظام الأوغندي. وفي هذا الشهر أيضا توجه الرئيس الفرنسي الاشتراكي ميتران إلى كيغالي لطمأنة الرئيس الرواندي باستمرار دعم فرنسا له.

المطلب الثالث: مطالب جماعة التوتسي ووسائل التعبير عنها.

سيلقي هذا المطلب الضوء على أهم مطالب جماعة التوتسي باعتبارها الطرف الذي يتعرض أمنه المجتمعي للخطر، ثم يبرز الوسائل التي اعتمدت عليها لتحقيق هذه المطالب والأهداف، وفي كل مرة نحاول تبيان رد فعل الحكومة وتجاوبها مع هذه المطالب-الوسائل، بمعنى كيفية تعاملها معها. مع ضرورة التوضيح أن المتخصصين في علم الإثنولوجيا متفقون على أن كل تعاملات الدولة الوطنية مع القضايا الإثنية تصب في خانة الخيار بين الوسائل الديمقراطية النزيهة، وبين وسائل العنف والإرهاب والقتل والإستبداد.[12]

نظرا لأن موازين القوى قد أصبحت في صالح جماعة الهوتو المسيطرة على شؤون البلاد، وبعد هروب الآلاف من جماعة التوتسي إلى البلدان المجاورة (بورندي وأوغندا والزائير وتنزانيا) من المجازر التي تعرضوا لها. فإن المطالب الأساسية للتوتسي كانت:

- إعمال حقهم في العودة إلى الوطن واستعادة مواقعهم التي كانوا يتمتعون بها سابقا في ظل الاستعمار البلجيكي، كما ازدادت حدة هذه المطالب خاصة بعد استيلاء الجنرال جوفينال هابياريمانا على السلطة عن طريق إنقلاب 1973. مما يعني سد الطريق أمام أي عملية ديمقراطية قد تمكن التوتسي من استعادة ولو جزء من مكانتهم.
- كما تركزت مطالبهم الأخرى حول إلغاء التهميش والتمييز. إن هذا التذمر لم يصب جماعة التوتسي فحسب بل تعداه إلى فئة كبيرة من الهوتو المعتدلين، فعلى سبيبل المثال كانت المناطق التي ينحدرمنها الرئيس

"هابياريمانا" وزوجته في الشمال الغربي تتمتع بمزايا خاصة، كما أن معظم إطارات الدولة – الذين استغنوا عن طريق الاختلاسات ونزع ملكية المواطنين– ينحدرون من هذه المنطقة.[13]

أما عن وسائل التعبير، فقد بدأ اللاجئون من التوتسي في تنزانيا وزائير الساعين لاسترداد مواقعهم السابقة في رواندا ينظمون أنفسهم ويشنون الهجمات على أهداف للهوتو وعلى حكومة الهوتو وهذا ما يسمى نظريا بالعنف بين الجماعات في أدبيات الأمن المحتمعي. ووقعت عشرة هجمات من هذا القبيل في الفترة بين 1962 و1967، كل منها يؤدي إلى عمليات قتل انتقامية لأعداد كبيرة من التوتسي المدنيين في رواندا خلّفت موجات جديدة من اللاجئين. وبحلول أواخر الثمانينيات كان نحو 000 480 من الروانديين قد تحولوا إلى لاجئين، بصفة رئيسية في بوروندي وأوغندا وزائير وتنزانيا.

المبحث الثالث: المقاربة الأمنية الحكومية في التعامل مع المأزق الإثني.

يندرج تحت هذا المبحث ثلاث مطالب تحاول الإجابة عن موقف الحكومة من المعضلة الامنية والخيار الذي تبنته في شكل مقاربة أمنية موجهة. ويتناول المطلب الأول ردود الفعل ما قبل الإبادة، ثم مطلب الإبادة الجماعية، وأخيرا مساعي ترميم الأمن ما بعد الكارثة.

المطلب الأول: مقاربة الحكومة في التعامل مع المأزق الأمني.

كان رد فعل الحكومة شبه إيجابي خاصة لما صدر من هابياريمانا نفسه– عند توليه للسلطة– اعترافا بهذا التهميش والتمييز وأعطى رسائل تطمينية بوضع حد لذلك، لكن سرعان ما تبين أنها مجرد وعود انتخابية فقط. بل على العكس من ذلك تمادت حكومته في مجموعة من الإجراءات أهمها:

- تكريس نظام الحرب الواحد عن طريق دستور 1978 برعاية الحركة الثورية الوطنية من أجل التنمية MRND والتي وإن كانت تزعم التعدد الإثني في التسيير، إلا أنها في الواقع تكرس سيطرة الهوتو المطلقة.
- رفض الاعتراف بحق اللاجئين التوتسي في العودة إلى وطنهم متحججا بأن زيادة الضغوط السكانية وقلة الفرص الاقتصادية المتوفرة لا يسمحان باستيعاب أعداد كبيرة من لاجئي التوتسي، بالإضافة إلى الطابع الإقطاعي الذي يتميز به التوتسي.
- اتباع أسلوب النفي والتقتيل من جديد، خاصة في أكتوبر 1982 لما قام الرئيس الرواندي هابياريمانا بإبعاد 80 ألف رواندي تم طردهم من طرف الحكومة الأوغندية.
- أما بالنسبة للتوتسي للذين لم يفروا من البلاد جراء المجازر، فقد كانوا يعاملون تحت شروط ما يعرف بمواطني الدرجة الثانية، بحيث لا يستطيعون الانخراط لا في الوظائف العامة ولا في الجيش ولا المؤسسات التعليمية، بل يصبحون رهائن بمجرد التعرض لهجوم من طرف جماعة التوتسي.
- تكريس الانقسام العرقي عن طريق سياسة تمييزية اتبعها هابياريمانا تمثلت في إقصاء المعارضين الموالين للرئيس الأسبق كاييباندا Kayibanda المنقلب عليه.
- التضييق على حرية الصحافة واتهامها بالتحريض على التمرد ضد السلطة، وذلك بالقيام بعمليات توقيف واعتقالات حسب ما أفادت به منظمة أمنستي أنترناسيونال.[14].

إن استمرار تجاهل الحكومة لمطالب جماعة التوتسي، والذي تكرس بتنظيم انتخابات رئاسية بمرشح واحد عام 1978 و 1983 ثم عام 1988.[15] هذه الأخيرة التي فاز فيها

هابياريمانا بنسبة 98.98 بالمئة، وهو الذي لا يتمتع بأية شعبية حتى من طرف الهوتو نظرا للنظام الاستبدادي الذي شوه صورته، والذي قاد إلى محاولة انقلابية ضده من طرف بعض الضباط، وبذلك يكون قد أعيد انتخابه أربع مرات على التوالي.

كان هذا الأمر سببا مباشرا في إلى إنشاء الجبهة الوطنية الرواندية في كمبالا بأوغندا عام 1988، بوصفها حركة سياسية وعسكرية ذات أهداف معلنة تتمثل في تأمين عودة الروانديين المنفيين إلى الوطن وإعادة تشكيل الحكومة الرواندية، بما في ذلك تقاسم السلطة السياسية.

في هذه المرحلة بالذات يمكن القول أن القضية الإثنية الرواندية قد وصلت إلى منعطف خطير، فبعدما كنا بصدد دراسة جماعة عرقية، أصبحنا الآن بصدد دراسة ما يعرف نظريا بالحركات العرقية، فانطلاقا من تعريف الحركة العرقية التي هي حركة منظمة بمعنى يتوافر لها إطار تنظيمي قوامه مؤسسة أو جملة مؤسسات سياسية وعسكرية، إذ نادرا ما تخلو حركة عرقية من جناح عسكري إلى جانب جناحها السياسيي، وبطبيعة الحال تأتي على رأس الإطار التنظمي للحركة قيادة يلتف حولها عدد لا يستهان به من أفراد الجماعة المؤمنين بأهداف الحركة مبادئها.[16]

بعدها ما فتأت الجبهة الوطنية الرواندية تطالب بتكريس التعددية والديمقراطية كحل وحيد لمشكل التنمية في البلاد. إلا أن هابياريمانا لم يكن ليتنازل عن وضع سياسي لطالما حلم بالوصول إليه أيام سيطرة التوتسي في عهد الاستعمار[17].

أمام هذا التماطل من جديد وفي الأول من شهر أكتوبر 1990 شنت الجبهة الوطنية الرواندية هجوما كبيرا على الحدود الشمالية لرواندا من أوغندا بقوة ضمت 7000 مسلح كعملية للتعبير عن حقها في العودة إلى الوطن والتمتع بجميع الحقوق التي أعترف بها المجتمع الدولي. وقد كان رد فعل الحكومة كما يلي:

* قامت الحكومة باعتقالات جماعية وتعذيب وأعمال عنف وخرق صارخ لحقوق الإنسان وسجن وقتل بدون استثناء لا النساء ولا الأطفال، ضد مواطنين أبرياء ليس لهم من ذنب سوى أنهم يتشابهون فيزيولوجيا وينتمون عرقيا إلى جماعة التوتسي، أو تربطهم بهم بعض العلاقات العائلية البعيدة أحيانا.

* سخرت في ذلك سياسة دعائية استهدافية عامدة، وجرى وصم جميع الهوتو الأعضاء في أحزاب المعارضة بأنهم خونة، واستمرت وسائل الإعلام وبخاصة الإذاعة في نشر إشاعات لا أساس ها من الصحة، مما أذى لتفاقم المشاكل العرقية.

* ومن الأساليب الحكومية المتبعة في مواجهة الجبهة الوطنية الرواندية، هو الاستعانة بالتواجد العسكري الأجنبي وخصوصا الفرنسي. والحقيقة أن الجبهة الوطنية الرواندية كانت تنظر دائما إلى الوجود العسكري الأجنبي كسند غير مباشر لكنه فعال لنظام هابياريمانا. فحسب Alexandre kanyarengue وهو الرقم الثاني في الجبهة الوطنية الرواندية الذي قال" إن بقاء هذه القوات هنا في كيغالي يقدم ضمانة معنوية للرئيس...عمليات تمشيط تؤدي إلى اعتقالات واسعة تنتهي بتصفية أشخاص أبرياء".[18]

* ظهرت بعض النوايا في إطار جهود تحقيق السلام التي قامت بها منظمة الوحدة الأفريقية وحكومات المنطقة،[19] وبدا وكأن التوقيع على اتفاقات السلام بين جوفينال هابياريمانا والجبهة في أروشا التنزانية قد وضع حداً للصراع بين الحكومة، التي كانت في قبضة الهوتو آنذاك، والجبهة الوطنية الرواندية المعارضة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1993، أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وأنيطت بها ولاية تشمل حفظ السلام وتقديم المساعدات الإنسانية والدعم العام لعملية السلام، وسميت (MINUARA) والتي سمحت بانسحاب القوات الفرنسية، مع بقاء كتيبة بلجيكية لمساعدة القوات الأممية.

* غير أن إرادة تحقيق السلام والمحافظة عليه تعرضت منذ البداية للتخريب من قِبل بعض الأحزاب السياسية الرواندية المشتركة في الاتفاق. وبتعرض بعض جوانب الاتفاق للتأخير في التنفيذ بعد ذلك، أصبحت انتهاكات حقوق الإنسان أكثر انتشاراً وتدهورت الحالة الأمنية. وفيما بعد، بينت الأدلة بما لا يدع مجالاً للشك أن عناصر متطرفة من طائفة الهوتو التي تشكل الأغلبية كانت خلال محادثات السلام في واقع الأمر تخطط لشن حملة إبادة للتوتسي والهوتو المعتدلين معا.

المطلب الثاني: جريمة الإبادة الجماعية – توسيع مفهوم الحرب بدلا من الأمن–

وفي ليلة السادس من أبريل (نيسان) 1994، سقطت طائرة كانت تقل الرئيس الرواندي آنذاك جوفينال هابياريمانا ونظيره البوروندي سيبريان نتارياميرا، على إثر هجوم صاروخي، وقتل جميع من كانوا على متنها. حملت الهوتو خلالها جماعة «الجبهة الوطنية الرواندية»، مسؤولية إسقاط الطائرة، ومن ثم قررت الانتقام من التوتسي جميعهم، لتبدأ بعدها مباشرة أحد أسوأ الإبادات الجماعية[20].

خلال مئة يوم فقط، قُتل مليون رواندي معظمهم من التوتسي، ولأجل ذلك صنفت كأسرع إبادة جماعية في تاريخ العالم. كان متشددو الهوتو الذين استولوا على الحكم بعد سقوط طائرة الرئيس ومقتله، يعدون قوائم بأسماء التوتسي والمعارضين لهم من معتدلي الهوتو، ثم تتوجه مليشيات عسكرية إليهم فتقتلهم، نساءً وأطفالًا ورجالًا.

كان يسهل تمييز التوتسي من خلال بطاقة هويتهم، فتم تصفية كل من استطاع أفراد الهوتو التعرف عليه في الشوارع والقرى، كما حرضت ميليشيات الهوتو الناس عبر الإعلام المحلي على قتل جيرانهم من التوتسي، مصورة إياهم »كصراصير إثيوبيين» يريدون إعادة فرض نظام ملكي إقطاعي واستعباد الأغلبية الهوتو.

وقدّر عدد من فقدوا أرواحهم فيها بمليون شخص، وكان من الواضح أنها أعمال إبادة جماعية. وأشارت التقديرات أيضاً إلى اغتصاب ما بين 150 و 250 ألف امرأة.

وشرع أعضاء الحرس الجمهوري في قتل المدنيين التوتسي في قسم من كيغالي يقع قريباً من المطار. وفي غضون أقل من نصف ساعة من وقوع حادث سقوط الطائرة، كانت المتاريس التي يقف عندها أفراد مليشيات الهوتو ويساعدهم فيها في كثير من الأحيان أفراد من الشرطة شبه العسكرية أو عسكريون قد أقيمت للتحقق من هوية أبناء طائفة التوتسي.[21]

المطلب الثالث: المصالحة الوطنية وترميم الأمن المجتمعي:

خدمة لأهداف البحث تم تعويض مفهوم بناء السلم في رواندا بمفهوم ترميم الأمن المجتمعي، ويقصد بإعادة ترميم الأمن المجتمعي درء التهديدات التي نالت منه وأدخلت البلاد في حرب أهلية وإبادة جماعية هي الأعنف في التاريخ المعاصر.

لقد تبنت رواندا الجديدة العناصر المهمة الداعمة لإعادة بناء السلم في حالة الدول الخارجة من النزاعات والحروب الأهلية وقامت الحكومة الجديدة بعد الحرب بخطوات وُصفت بالقوية والثابتة تجلت فيما يلي:[22]

- توفير الأمن والاستقرار من جديد، وذلك يتجلى في عودة اللاجئين والمواطنين النازحين داخليا؛ وكذلك عودة الميليشيات وعناصر قوات الأمن والشرطة الروانديين مع نزع سلاحهم، وإدماجهم في القوات النظامية.
- الإنعاش الاقتصادي، بإعادة بناء وتطوير الاقتصاد والحد من الفقر كمقاربة لمنع نشوب النزاعات مرة أخرى. دون إهمال للتنمية المستدامة ببعديها الزمني والبيئي.
- تكريس الديمقراطية ووبناء الدولة: تحت شعار "لن يحدث ذلك ثانية" في إشارة إلى الإبادة الجماعية شكلت الجبهة الوطنية الرواندية التي حكمت رواندا لمدة تسع سنوات، والتي بدورها صاغت دستورا جديدا وأجرت انتخابات عام 2003.[23]
- تعميم اللامركزية في الوحدات والمؤسسات الحكومية منذ سنة 2000، وقد جرت انتخابات عما للمشاركة في تصميم وتنفيذ ورصد المشاريع والسياسات الحكومية.

ويذكر في هذا السياق برنامج "أوميوشيكيرانو" Umushyikirano كمؤسسة رواندية للحوار الوطني تهدف إلى تحقيق الحوكمة التشاركية.

- تأسيس مبدأ للحفاظ على السلم الأهلي، عبر إدراج الجميع في عملية التطور وعدم السماح لعقلية الإقصاء بالرواج.
- اعتماد إصلاحات في نظام العدالة وتصحيح طبيعة العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن.
- تأسيس اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة وتجريم التعبير عن الاختلاف على أسس عرقية.
- وبالموازاة مع ذلك تم إدراج برنامج لإعادة تدريس التاريخ الرواندي، يقوم على التسامح لا النسيان، فيما عرف بمعسكرات التضامن.
- إنشاء محاكم المجتمع المحلي Gacaca لتطبيق العدالة والنظر في ظرف وجيز في حكم اكثر من مليون قضية إبادة جماعية. وكان حضور المجتمع المحلي إلزامي لزيادة المشاعر السلبية للانقسامات العرقية في البلاد، وذكّرت المواطنين بآلام وجرائم الإبادة الجماعية لعام 1994. وقد تمكنت محاكم جاكاكا السالفة الذكر من توجيه شعور ووجدان الروانديين نحو تبني الوحدة الوطنية والتخلي عن هوياتهم العرقية.
- إضفاء نوع من المراقبة المجتمعية على أداء الحكومة والمؤسسات. ومثله جاءت مبادرة Imihigo كبرنامج صمّم لضمان المساءلة على الممارسات والسلوك الحكومي لتحسين تقديم الدولة خدماتها للمواطنين والاستجابة لاحتياجاتهم.

خاتمـــــة:

من خلال هذا التتبع للقضية الإثنية في رواندا عبر مقاربة الأمن المجتمعي، منذ أن كانت مستعمرة ألمانية ثم بلجيكية وكذلك بعد الاستقلال نستطيع القول أن يرتكز الأمن المجتمعي على منظومة العادات والتقاليد التي يؤمن بها المجتمع، وعوامل الاستقرار القائمة

على التفاهم والتعايش وروح المواطنة والشعور بالانتماء والرغبة في التعبير عن المشاركة الإيجابية في خدمة الجماعة لتحقيق الذات من جهة، والحصول على الرضا والقبول من الجماعة من جهة أخرى.

كما أن الحكومة الرواندية التي تحكم بلدا متعدد عرقيا قد تعاملت سلبيا مع مطالب جماعة التوتسي وتبنت المقاربة الواقعية في التعامل الأمني مع تهديدات من داخل الدولة، فرغم عنفية وسائل تعبير هذه الأخيرة في بعض الأحيان، إلا أنها قوبلت بوسائل أعنف حتى في حالات التعبير عن مطالبها بالوسائل السلمية من جهة وشرعية تلك المطالب من جهة أخرى، كون حق العودة والمساواة حقوق معترف بها دوليا. والدليل على سلبية تعامل الحكومة مع القضية الإثنية هو أنه في أعقاب مجازر 1994، صنفها بطرس بطرس غالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أنها إبادة جماعية وتطهير عرقي للتوتسي.

إن النظام السياسي والاستعمار في حد ذاته كلاهما ليس بريئا من حالات عدم الاستقرار الدائم في رواندا وإفريقيا عامة، بل هما متورطان حتى في أعمال الإبادة الجماعية.

إن مهددات الأمن المجتمعي وانزلاقات المعضلة الأمنية الإثنية قد اجتمعت في رواندا. إلا أن عملية ترميم الأمن أو بناء السلام في هذه الدولة سرعان ما أصبحت نموذجا يحتذى به، هذه الأخيرة التي عرفت كيف تحقق الاستقرار السياسي، عن طريق الإدارة الرشيدة لكل هذه المتغيرات الثقافية والعرقية، كما تمكنت من تحويلها من مصدر للهشاشة والتفكك إلى مصدر للقوة والوحدة، رغم أنها عاشت على مسرح الإبادة والقتل وكل أنواع الجريمة، إلاّ أنها صارت اليوم تتنعم بالوحدة والاستقرار والتنمية.

اعتمدت رواندا على مقاربة ترميم الامن المجتمعي عبر درء التهديدات التي أطاحت به واستعملت كذلك مقاربة الأمن الليبرالي وخاصة أطروحة السلام الديمقراطي وبناء دولة المواطنة بدل الهويات الفرعية المتقاتلة.

كتوصية أخيرة يمكن القول أنه لا سبيل إلى استقرار سياسي دائم ولا إلى وحدة وطنية حقيقية في مجتمع أسس بنيانه على التجميع الإجباري لشعوب غير متجانسة قوميا. فقيلا هي تلك المجتمعات والدول التي تنجح في التعامل مع معضلات الأمن في بعده الإثني والهوياتي.

الهوامش:

[1] إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 2008، 48.

[2] Theirry Balzacq, « La securite : définitions, secteurs et niveaux d'analyse » Fédéralisme regionalisme, Vol.4, 2003-2004, p. 36.

[3] أندري هيود، مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية (ترجمة) محمد صفار، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2012، ص.383.

[4] شيماء علي المعموري، " الأمن المجتمعي: مفهومه ومستوياته وتهديداته. مارس 2020، تصفح المقال 2021/06/15 رابط المقال: https://mqqal.com/2020/03

[5] أمين مشاقبة، الأمن المجتمعي: المعنى، الأبعاد والتحديات، جريدة الرأي، 08/ 11/ 2020 ، **تصفح المقال يوم** 2021/06/16 نقلا عن: http://alrai.com/article/10561453 /

[6] جوزيف ياكوب (ترجمة) حسين عمر، ما بعد الأقليات : بديل عن تكاثر الدول،: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2004، ص.148.

[7] "رواندا: نبذة تاريخية " نقلا عن : ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2007

[8] مقال بعنوان " رواندا" نقلا عن: الموسوعة العربية العالمية، CD-ROM 2001

[9] عادل زقاغ، إشكالية الأمن المجتمعي: الخطاب الأمني وصناعة السياسة العامة" ملتقى الباحثين السياسيين العرب، 14 نوفمبر 2019، تصفح المقال يوم 2021/06/16، نقلا عن : http://arabprf.com/?p=1798

[10] حمدي عبد الرحمن حسن، " رواندا بين الإدارة البلجيكية والحكم الوطني " نقلا عن موقع مركز دراسات المستقبل الإفريقي بالقاهرة . 05 جوان 2009.

[11] هيثم مناع، الإبادة الجماعية في رواندا بين المسؤولية المحلية والدولية: الخلفية التاريخية للمأساة، 2007/06/12، تصفح المقال يوم 2021/06/14 ، الرابط https://www.aljazeera.net/opinions/2007/12/6

[12] فوزي صلوخ، مقاربات دبلوماسية لنزاعات إقليمية ودولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص.10.

[13] Daniele Helbig, « le Rwanda entre guerre civile et reformes politiques » **Le monde diplomatique**,Vol Novembre 1990, CD-ROM.

[14] dictature, Le monde diplomatique, Vol. Avril 1993. CD-ROM.

[15] « Rwanda : Le régime hutu du Mouvement révolutionnaire national pour le développement (MRND) » Collection Microsoft ® Encarta ® 2005. © 1993-2004 Microsoft Corporation.

[16] أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**. دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ط.3، 2001، ص. 128 .

[17] المرجع نفسه، ص، ص. 191، 192.

[18] Daniele Helbig, « le Rwanda entre guerre civile et reformes politiques » **Le monde diplomatique**,Vol Novembre 1990, CD-ROM.

[19] تاريخ موجز عن رواندا ، نقلا عن
http://secint50.un.org/arabic/preventgenocide/rwanda/infokit.shtml

[20] خالد بن الشريف، " دروس من الهوتو والتوتسي.. كيف تجاوزت رواندا حربها الأهلية؟" Sasa post 27 يونيو 2016. نقلا عن: https://www.sasapost.com/genocide-in-rwanda/

[21] المرجع نفسه.

[22] طارق ناصيف، رواندا من الحرب الأهلية إلى التنمية الشاملة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 06 ماي 2020، تصفح المقال يوم 2012/06/14 رابط المقال: https://www.harmoon.org/reports

[23] برنامج التدريب المهني ، دورة تأهيل لتحليل الصراعات، معهد السلام الامريكي فبراير 2006، نقلا عن:
www.usip.org/training/online